

جامعة البصرة

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

مادة: التحديث في البلدان الاسلامية

الدستور الاندونييسي

المحاضرة الثانية

أستاذ المادة: أ.د. كاظم السهلاني

أعتمد الدستور الاندونييسي النظام البرلماني أساساً للنظام السياسي، وقد تضمن الدستور مبادئ خمسة يطلق عليها(بنتشاسيلا)" بانتشا" تعني خمسة، و"سيلا" تعني مبادئ هي اساس قيام الدولة قد تضمنتها مقدمة الدستور عام 1945، وهي ما يلي:

١- توحيد الرب

٢- الإنسانية

٣- الوحدة الإندونيسية

٤- الديمقراطية

واشار الدستور إلى ان ادونيسا دولة ديمقراطية ذات بنية فيدرالية، على أن تعتمد رغبات المواطنين في إقامة الفيدرالية، التي يتم التعبير عنها بحرية من خلال الوسائل الديمقراطية. وحدد دور الرئيس صلاحيات مهمة من بينها اختيار اعضاء السلطة التنفيذية كالوزراء ونائب الرئيس، فضلا عن الحصانة التي يتمتع بها

الرئيس ضد أي اتهام أو طلب مبرر للقرارات التي يتخذها. كما ضم الدستور فقرة تنص على عدم إمكان استبدال الرئيس أو نائبه قبل أن يجتمع مجلس دستوري منتخب على وضع مسودة دستور جديد يعطي الفقرات الضرورية للقيام بالانتخاب من أجل هذه المناصب.

إن الدستور الجديد كان غامضاً في تعريف وضع الرئيس ودوره، ومن ثم أعطى هذا الغموض فرصة لسوكارنو لكي يفسر بعض الفقرات بالطرائق التي تسمح له ليقوم بدور يتجاوز من خلاله السلطات المحددة له، ولكن بشكل مناسب ومبرر، فمثلاً ما ورد في الفقرة التي أعطت الصلاحيات الكاملة للوزارة والبرلمان في تشريع القوانين دون تحديد صلاحيات كل جهة يضاف إلى هذا إنها تضمنت حق الرئيس بالتشاور مع الوزارة في إصدار المراسيم المهمة كحل البرلمان أو إعلان حالة الطوارئ أو تشكيل مجلس وزراء جديد. وهذه المواضيع من الأمور المهمة التي قد تجعل الرئيس يمارس دوراً مركزياً في إدارة الدولة في الوقت نفسه لم يشر الدستور إلى إجبار الرئيس على التصديق على توصيات وقرارات مجلس الوزراء، الأمر الذي جعل الرئيس يعمل بشكل غير علني على نقض أو تأخير التشريعات التي لا يوافق عليها، الأمر الذي يؤدي إلى إحراج الوزارة أمام البرلمان حتى تضطر للخضوع للرئيس أو تجبر على الاستقالة. ولكي تكتمل هيمنة الرئيس على الواقع السياسي، أشار الدستور الجديد على إن الرئيس "هو القائد الأعلى للقوات المسلحة"، ومنح بموجب ذلك حق تعيين كبار الضباط. وتأتي أهمية ذلك في إن السيطرة على القوات المسلحة تعد عاملاً حاسماً في الواقع السياسي الإندونيسي في تلك المرحلة.

أكد الدستور على تكوين مجلس الشورى الشعبي من أعضاء مجلس النواب الشعبي، وأعضاء مجلس نواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم من خلال عملية انتخابات عامة، يعقد مجلس الشورى الشعبي جلسة واحدة على الأقل كل خمسة أعوام في عاصمة البلاد ويتم اتخاذ القرارات الصادرة كافة بأغلبية الأصوات، ويكون لمجلس الشورى الشعبي سلطة تعديل الدستور وإدخاله حيز النفاذ وله الحق في اختيار رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس ولا يجوز له اقالمتهم اثناء مدة الولاية الا بموجب الدستور.

ينبغي على أي مرشح لمنصب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الجمهورية أن يكون مواطناً إندونيسياً منذ الولادة، وألا يكون حاصلاً على أي جنسية أخرى بمحض إرادته، وألا يكون قد ارتكب أي جرائم خيانة ضد الدولة، وأن يكون ذي أهلية عقلية وجسدية تؤهله للقيام بمهام وواجبات رئيس الجمهورية أو نائب رئيس

الجمهورية ويتم انتخابهم من الشعب، يتولى كل من رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية منصبهما لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة إضافية واحدة فقط.

تقسم الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا إلى محافظات، وتقسم هذه المحافظات إلى مقاطعات ويكون لكل منها حكومات إقليمية ينظم عملها القانون وتتمتع بالحكم الذاتي ويتم اختيار أعضائها من الشعب في انتخابات عامة.

تكون السلطة القضائية مستقلة، ويكون لها سلطة تنظيم النظام القضائي بغية إنفاذ القوانين والعدالة، تتم ممارسة السلطة القضائية من محكمة عليا وجهاتها القضائية التابعة لها والتي تتمثل في محاكم عامة، ومحاكم شؤون دينية، ومحاكم عسكرية، ومحاكم إدارية للدولة، وتتم ممارسة السلطة من محكمة دستورية، وينبغي أن تتوافر في كافة قضاة المحكمة العليا صفات النزاهة والشرف، كما ينبغي أن يتسموا بالعدل والمهنية وأن يكون لديهم خبرة قانونية ويتم اختيارهم من قبل المجلس الشعبي وتعرض اسمائهم على رئيس الجمهورية للموافقة عليهم.

اعد الدستور المواطنين كافة سواء أمام القانون والدولة وينبغي عليهم احترام القانون والدولة دون أي استثناءات ولهم كامل الحرية في كسب العيش والمشاركة في الدفاع عن الدولة، وله الحق في اختيار دينه واسرته وحل سكنه وممارسة طقوسه الدينية بكل حرية

خضع الدستور للتعديلات أربع مرات، وبعد التعديلات تبلور النظام السياسي الإندونيسي وتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بشكل مباشر ويقوم الرئيس بتعيين وزرائه.